

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

اقتراح قانون
ذكرى 24 نيسان

المادة الأولى: يُخصص الرابع والعشرون من شهر نيسان من كل سنة يوماً وطنياً لإحياء ذكرى الإبادة الأرمنية والمجازر السريانية والأشورية والكلدانية دون أن يكون يوم عطلة رسمية.

المادة الثانية: تُخصص الحصة الأولى من اليوم السابق في جميع المدارس والمعاهد والجامعات لشرح الأحداث التاريخية التي حصلت في مثل هذا اليوم وتنمية التلاميذ على مخاطر العنصرية والتمييز على أنواعها وعلى أهمية صون حقوق الإنسان.

المادة الثالثة: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

٢٠٢٠/٣/٢٤
بيروت، في

جواري زيد
أحمد سعيد
سليم موكز
جورج عقوبي
فؤاد عوضي
ميشيل عوضي
لورا عقوبي
نديم الجميل
خواص مطراني
لهم احرام

الأسباب الموجبة

لما كان الأرمن والсерيان والأشوريين وسائر الأقليات التي اضطهدت وتعرضت لجازر واعتقالات ومحاولات إبادة وعمليات ترحيل قسري خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، تشكل مكوناً أساسياً من مكونات الشعب اللبناني،

ولما كانت هذه الأحداث المؤلمة تزامنت مع المجاعة الكبرى التي ضربت جبل لبنان بين العامين 1915 و1918، حيث قضى فيها ثلث عدد السكان آنذاك أي ما بين 120 ألف و200 ألف لبناني،

ولما كانت هذه الأحداث السبب الرئيسي في انتقال الناجين منهم إلى لبنان كملجأ وملاذ أصبح في وقت لاحق موطنهم كسائر المجموعات الثقافية والتاريخية المكونة للشعب اللبناني،

ولما كانت هذه المجموعات الثقافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البلد تستذكر الإبادة التي تعرضت لها في نيسان من كل عام كجزء من وعها وتاريخها الجماعي،

ولما كان المجلس النيابي اللبناني قد اعترف بالإبادة الأرمنية في 11 أيار عام 2000.

ولما كان احترام التعددية اللبنانية يفرض تخصيص يوم وطفي لها احتراماً لذكرها الأليمة واعترافاً بما تعرضت له من معاناة تاريخية،

ولما كانت الفقرة "ب" من مقدمة الدستور اللبناني تنص على أن لبنان "— هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزمو اتفاقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق وال المجالات دون إستثناء" ،

ولما كان الهدف من الذكرى والتحقيق التوعية لتلقي قيام أي شكل من أشكال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في لبنان وجميع أنحاء العالم،

لكل ذلك، نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا الإقتراح الرامي إلى جعل يوم 24 نيسان من كل عام يوماً وطنياً لذكرى الأرمن والسريان والأشوريين في لبنان، آملين إقراره في أقرب جلسة تشريعية.